سفيرة الولايات المتحدة تزور معسكر «قدها جونيور» التدريبي للناشئة وتشيد بأهدافه

زارت ستيفاني هاليت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين معسكر «قدها جونيور» التدريبي للناشئة، الذي يقام بتوجيه من سمو الفريق الركن الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة مستشار الأمن الوطني قائد الحرس الملكي وينفذ بالشراكة بين الحرس الملكي وشركة ستوديو ماستر.

وكان في استقبال السفيرة لدى وصولها إلى مركز البحرين العالمي للمعارض أحمد الشيخ رئيس اللجنة المنظمة للمعسكر مدير المكتب الإعلامي لسمو الشيخ خالد بن حمد آل خليفة، الذي رحب بها وقدم لها شرحًا حول فكرة «قدها جونيور» وأهدافه، ومختلف البرامج والأنشطة التي يتضمنها، ودوره في توفير بيئة تدريبية نوعية تسهم في بناء شخصية المشاركين وتنمية قدراتهم البدنية والذهنية.

واطلعت ستيفاني هالي على ما يقدمه المعسكر من برامج تدريبية وتربوية هادفة لتنمية قدرات الناشئة، وصقل شخصياتهم، وقامت بجولة في مختلف مرافق المعسكر، اطلعت خلالها على الميادين التدريبية والبرامج التي يخوضها المشاركون، وشاهدت جانبًا من التدريبات والأنشطة التي تحاكي الحياة العسكرية، وما تتضمنه من قيم الانضباط والالتزام وتحمل المسؤولية والعمل بروح الفريق الواحد، كما حرصت السفيرة على ارتداء الزي الرسمي للمعسكر والمشاركة في بعض التحديات.

كما تعرفت على أبرز مراحل تطور المعسكر وما حققه من نجاح في استقطاب أعداد كبيرة من الناشئة، وما يوفره لهم من تجربة متكاملة تجمع بين التدريب البدني والذهني وتنمية المهارات الشخصية والقيادية.

وأشادت ستيفاني هاليت بما شاهدته من مستوى متميز في تنظيم المعسكر وتنوع برامجه، مثمنة الجهود المبذولة في توفير برامج نوعية تستهدف الناشئة وتسهم في تطوير مهاراتهم وإكسابهم مجموعة من القيم والخبرات التي تنعكس إيجابًا على شخصياتهم ومستقبلهم.

محافظ الشمالية: نظام المخاتير يسهم في تعزيز التواصل مع الأهالي

استقبل حسن بن عبدالله المدني محافظ المحافظة الشمالية رواد مجلس المحافظة الأسبوعي، بحضور عدد من أعضاء مجلسي الشورى والنواب والمجلس البلدي، إلى جانب عدد من الوجهاء والأعيان والأهالي، إذ جرى بحث عدد من الموضوعات ذات الصلة بالشأن العام واحتياجات المناطق، واستعراض سبل تعزيز التواصل المباشر مع الأهالي والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم.

وأكد المحافظ أنّ ما تحظى به المحافظات من دعم واهتمام يأتي في إطار الرؤية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، لتعزيز دور المحافظات في خدمة المواطنين وتطوير قنوات التواصل معهم، مشيراً إلى أهمية الدور الذي سيضطلع به نظام المخاتير في تعزيز التواصل مع الأهالي، ونقل احتياجاتهم ومقترحاتهم، بما يسهم في دعم جهود التنمية وتطوير الخدمات، كما أشاد بالجهود التي تبذلها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في تلبية احتياجات المواطنين ومواصلة الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم.

ونوه المحافظ بالدعم والاهتمام الذي يوليه الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، لتعزيز الشراكة المجتمعية وترسيخ التواصل مع المواطنين، بما يدعم مسيرة التنمية ويحافظ على أمن وسلامة المجتمع، مؤكداً أن المجالس الأسبوعية تمثل منصة فاعلة للقاء الأهالي والوقوف على آرائهم ومقترحاتهم واحتياجات مناطقهم، بما يعزز الشراكة المجتمعية والتكامل بين مختلف الجهات.

رؤساء جمعيات أهلية:

القرارات الجديدة لتنظيم جمع الأموال تعزز الشفافية وتدعم استدامة العمل الأهلي

ترسيخ الحوكمة وحماية حقوق المتبرعين واستمرارية العمل المجتمعي

أكد عدد من رؤساء مجالس إدارات مؤسسات المجتمع المدني أهمية القرار رقم (51) لسنة 2026 باعتماد نماذج واستمارات طلبات الترخيص بجمع المال للأغراض العامة، والقرار رقم (52) لسنة 2026 بتحديد المخالفات التي يترتب على ارتكابها غرامات إدارية بشأن جمع المال للأغراض العامة في تعزيز الشفافية وتبسيط إجراءات جمع الأموال للأغراض العامة، إلى جانب ترسيخ مبادئ الحوكمة في إدارة الأموال المخصصة للأعمال الخيرية والتنموية.

وأوضحوا في تصريحات خاصة لوكالة أنباء البحرين «بنا»، أن هذه القرارات التنظيمية تسهم في توحيد الإجراءات وتطوير الأطر التنظيمية ذات الصلة، بما يدعم منظمات المجتمع المدني ويعزز قدرتها على أداء رسالتها وفق ضوابط قانونية واضحة ومنظمة.

وفي هذا الصدد، أكد عبدالرضا العليوات رئيس مجلس إدارة جمعية مدينة عيسى الخيرية الاجتماعية، أهمية الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها وزارة التنمية الاجتماعية لتنظيم عمليات جمع وتلقي وتحويل وقبول الأموال، وعلى رأسها اعتماد استمارة موحدة للتراخيص، لما لذلك من دور في توحيد الإجراءات وتبسيطها وتوضيح المتطلبات أمام منظمات المجتمع المدني.

وقال: إن وضوح الأطر التنظيمية والإجرائية يسهم في رفع مستوى الامتثال والشفافية، ويعزز قدرة المنظمات الأهلية على أداء مسؤولياتها وفق أسس مؤسسية راسخة، بما يدعم مبادئ الحوكمة وحسن إدارة الموارد المالية، ويعزز ثقة أفراد المجتمع والمتبرعين والداعمين في مؤسسات العمل الأهلي. وأضاف العليوات أن اعتماد مبدأ التدرج في الجزاءات وربطها بطبيعة المخالفة وجسامتها يمثل نهجًا متوازنًا يرسخ مفهوم المسؤولية، ويمنح المنظمات فرصة لتصويب أوضاعها ومعالجة الملاحظات، الأمر الذي يعزز ثقافة الالتزام والامتثال، لافتًا إلى أن تمكين الجمعيات من معالجة بعض المخالفات إداريًا وفق الأطر المعتمدة يختصر الوقت والجهد، ويحد من التأثير المحتمل على برامجها وأنشطتها.

من جانبه، أكد إبراهيم الفهيد رئيس مجلس إدارة جمعية دار الإيمان، دعم الجمعية للقرارات التنظيمية الأخيرة الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية، واصفًا إياها بأنها خطوة استراتيجية ونقلة نوعية تسهم في دعم استدامة العمل الأهلي في مملكة البحرين. وأشار إلى أن اعتماد استمارة موحدة للتراخيص من شأنه تسريع الإجراءات أمام منظمات المجتمع المدني، بما يتيح لها التفرغ بشكل أكبر لتحقيق أهدافها ورسالتها، مؤكدًا أن أثر هذه القرارات لن يقتصر على الجانب الرقابي، بل سيمتد ليشكل أساسًا لتطوير قطاع العمل الأهلي والخيري وتحويل المبادرات الفردية إلى مشروعات مؤسسية مستدامة ومدعومة قانونيًا.

وأوضح الفهيد أن التدرج في الجزاءات وفق جسامة المخالفة يعكس مرونة تنظيمية تراعي طبيعة العمل الأهلي، كما أن خيار المعالجة الإدارية للمخالفات يتيح تصحيحها بسرعة من دون التأثير على استمرارية الأنشطة والخدمات المجتمعية.

وفي السياق ذاته، أكد عقيل السيد جواد خلف رئيس جمعية المنامة الخيرية، أن القرارات الجديدة ستسهم في تطوير الأداء المؤسسي وتحسين آليات العمل وتحقيق الأهداف المنشودة، مشيرًا إلى أن وجود إطار تنظيمي واضح يعد ضرورة لضمان حسن إدارة العمل الأهلي.

وأوضح أن الاستمارة الموحدة جاءت أكثر شمولًا واحترافية من خلال دمج عدد من النماذج في استمارة واحدة، الأمر الذي يسهل الإجراءات ويقلل الأعباء الإدارية على الجهات المتقدمة بالطلبات، مضيفًا أن القرارات المنظمة لجمع الأموال تمثل خارطة طريق واضحة للجمعيات، إذ تحدد أغراض جمع الأموال وآليات توجيهها وأوجه صرفها، مع الالتزام بالاحتفاظ بالمستندات والتقارير المدققة وتقديمها للجهات المختصة، بما يعزز الحوكمة والشفافية.

وأشار إلى أن من أبرز مزايا هذه القرارات التعامل مع المخالفات باعتبارها مخالفات إدارية قابلة للمعالجة بعيدًا عن الإجراءات القضائية، وهو ما يمنح المنظمات فرصة أكبر لتصحيح أوضاعها القانونية، مثمنًا البرامج والورش التي تنظمها وزارة التنمية الاجتماعية، مؤكدًا أنها أسهمت في تطوير قدرات العاملين والمتطوعين، وأن هذه القرارات جاءت نتيجة حوار وتعاون مستمرين بين الجهات المختصة ومؤسسات المجتمع المدني، بما انعكس إيجابًا على تطور العمل التطوعي والخيري في المملكة.

بدوره، اعتبر أحمد الأنصاري رئيس جمعية الرفاع الخيرية، أن القرارات الجديدة تمثل خطوة مهمة نحو تسهيل عمل منظمات المجتمع المدني، لا سيما مع توحيد النماذج وتوضيح الإجراءات والمتطلبات بصورة أكبر، مؤكدًا أن ذلك يسهم في تعزيز الالتزام القانوني والشفافية وحماية حقوق المتبرعين.

وأشار إلى أن التدرج في الجزاءات بحسب طبيعة المخالفة وحجمها يعد من أبرز الجوانب الإيجابية في القرارات الجديدة، كما أن إتاحة معالجة بعض المخالفات بشكل مباشر يساعد على سرعة تصويبها من دون تعطيل الأنشطة والخدمات المجتمعية.

كما أكد أن وضوح القوانين والإجراءات ووجود الشفافية في جمع الأموال وإدارتها من شأنهما أن يعززا ثقة الأفراد والمتبرعين في منظمات المجتمع المدني، وهو ما سينعكس إيجابًا على تطور العمل الأهلي واستمرار المبادرات والمشروعات المجتمعية في مملكة البحرين.

من جهته، رحب عبدالحسين آل ضيف رئيس جمعية دمستان الخيرية، بالإجراءات التنظيمية الخاصة بترخيص جمع الأموال، مؤكدًا دعمه لكل ما من شأنه تنظيم العمل الأهلي وتعزيز الشفافية والحوكمة والمحافظة على حقوق المتبرعين وترسيخ ثقة المجتمع في المنظمات الأهلية.

وأضاف أن وجود إطار تنظيمي واضح ومرن لجمع الأموال وإدارتها سيعزز الثقة بين المنظمات الأهلية وأفراد المجتمع والمتبرعين، ويدعم استدامة المبادرات والمشروعات المجتمعية وتطور العمل الأهلي في مملكة البحرين، مشيرًا إلى أن وضوح الإجراءات والمتطلبات واعتماد استمارة موحدة للتراخيص من شأنه أن يسهل الإجراءات على المنظمات الأهلية ويختصر الوقت والجهد.

فيما أكد صباح عبدالرحمن الزياني رئيس جمعية المستقبل الشبابية، أن اعتماد استمارة موحدة للتراخيص يمثل خطوة إيجابية نحو تبسيط الإجراءات وتقليل الأعباء الإدارية، بما يتيح للمنظمات التركيز بشكل أكبر على تنفيذ مبادراتها وخدمة المستفيدين. وأوضح أن وجود ضوابط واضحة لإدارة الأموال يعزز الممارسات المالية والإدارية السليمة، ويسهم في توثيق الموارد ومتابعة أوجه إنفاقها، كما يعزز مسؤولية الجمعيات تجاه الأموال الموكلة إليها، مشيرًا إلى أن التدرج في الجزاءات يمثل نهجًا متوازنا يركز على تصحيح الأخطاء ومعالجة أوجه القصور بما يدعم الامتثال ويحافظ على استمرارية العمل.

وأشار إلى أهمية البرامج التوعوية التي تنفذها وزارة التنمية الاجتماعية، معتبرًا أنها تشكل ركيزة أساسية لفهم القرارات الجديدة وتطبيقها بالشكل الأمثل، وأن تكامل التنظيم الواضح مع التوعية المستمرة من شأنه تعزيز ثقة المجتمع والداعمين في القطاع الأهلي، ودعم استدامة المبادرات والمشروعات التنموية في مملكة البحرين.

تطوير 150 خدمة في 22 جهة حكومية خلال الفترة من 15 يناير إلى 10 سبتمبر الجاري

في إطار الجهود الحكومية المستمرة لتطوير الخدمات وإعادة هندستها تم تطوير 150 خدمة في 22 جهة حكومية خلال الفترة ما بين 15 يناير و10 سبتمبر 2026، وذلك ضمن خطط مواصلة رفع مستوى جودة الخدمات الحكومية المقدمة وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

وشملت أبرز الخدمات المطورة تطوير خدمة تجديد وتسجيل الأدوية في الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل عدد الخطوات والمستندات المطلوبة، وخفض مدد إنجاز الطلبات، إلى جانب تطوير خدمة منح وإصدار تراخيص الحملات التسويقية للقطاع التجاري في وزارة الصناعة والتجارة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وإتاحة التحقق باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

كما شملت الخدمات المطورة رقمنة خدمة طلب استيراد غازات التبريد والوحدات في المجلس الأعلى للبيئة، وتوحيد مسار تقديم الطلب والتحقق والدفع إلكترونيًا، وتقليص مدة الإنجاز، إلى جانب تطوير خدمة المساندة الاجتماعية في وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، من خلال تقليل الإجراءات وتقليص مدة إنجاز الخدمة من 30 إلى 14 يوم عمل، وتطوير خدمة حاسبة معاملات التسجيل العقاري في جهاز المساحة والتسجيل العقاري، وإتاحة احتساب الرسوم المقدرة على معاملات البيع والحصول على قيمتها فورًا.

وأسهم تطوير الخدمات في تحسينها من خلال التحول الإلكتروني للخدمات بنسبة 100%، وتقليل اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25% كحد أدنى، وتقليص خطوات التقديم إلى 4 خطوات كحد أقصى، وتقليل المستندات المطلوبة بنسبة 50%، إلى جانب تقليل عدد الصفحات للوصول للخدمة بنسبة 50%، وتحسين واجهة وتجربة المستخدم وتبسيط الإجراءات، وتحويل استمارات التقديم إلى استمارات إلكترونية، بالإضافة إلى توحيد معلومات الخدمات المنشورة في جميع القنوات.